



Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org,

Web Site: www.vob.org

1425

2004

-255

صوت البحرين

الافتتاحية

* تكررت تهديدات وزير العمل في الصحف الرسمية والتي وصف فيها بأن الحكومة جادة في نيتها لتنفيذ غلق الجمعيات التي وصفها انها تحشد للتوقيع للعريضة الشعبية التي تأتي ضمن مقررات المؤتمر الدستوري الذي عقدته المعارضة في البحرين بتاريخ 14 فبراير 2004. وجاء في تصريح للوزير بصحيفة الوسط بأنه ينوي سحب ترخيص الجمعيات الأربع "التجمع القومي، الوفاق، العمل الديمقراطي، العمل الإسلامي" وإغلاقها بالشمع الأحمر لمدة 45 يوماً، إذا استمرت في مشروعها الداعي إلى توقيع "عريضة شعبية" تطرح مطالب عبر التحشيد للتوقيع. وأدعى الوزير بأن الدستور يمنع - بحسب رأيه - إعداد عرائض جماعية "خارج أعضاء الجمعيات". وقال "من الخطورة أن يبني مسئولو الجمعيات قراراتهم على معلومات خاطئة، وإذا كانت قراراتهم مبنية على أن الحكومة غير جادة في قرارها سحب التراخيص، فهذا خطأ كبير، لأن الحكومة جادة فعلاً".

بطاقة شخصية



الشهيد عيسى قمبر

- الاسم عيسى أحمد حسن قمبر
- من سكنة قرية النويدرت
- 26 سنة
- أعدمته السلطة الحاكمة بقرار القاضي عبدالحمن بن جبر في 26-3-1996
- دفن في مقبرة الحورة
- قال فيه الشيخ عيسى قاسم "وأي لأعلنها صريحة بأن إعدام الشاب المؤمن الذي تم على يد السلطة خارج الضوابط الشرعية والدستورية والعرفية، وبما يعنيه من سفك الدم الحرام ظلماً ليمثل واحدة من أشنع المنكرات في الإسلام وكل الشرائع السماوية، وفي كل دساتير العالم"

* بمناسبة ذكرى اليوم العالمي لمناهضة التمييز المصادف لتاريخ 21 مارس، اعتمد الوفد البحريني الأهلي في جنيف في الساحة المعدة لاعتصامات مبنى الأمم المتحدة أمام مرأى ومسمع نشطاء حقوقيين من شتى اقطار العالم وبمشاركة من بعض الوفود العربية والأجنبية التي تعاطفت مع قضية ومطالب شعب البحرين. وقد تم رفع بافطات كتب عليها " لا للجنس السياسي"، " أوقفوا التمييز في البحرين"، و"لا للإفلات من العقاب" كما رفعت صور الشهداء مرفقة بعبارات المطالبة بإلغاء قانون 56 وضرورة محاكمة المسؤولين عن التعذيب وإلغاء تشريعات الإفلات من العقاب. إضافة لذلك تم نشر تقارير تكشف أرقام تعري التمييز البغيض الذي يتم ممارسته بشكل منظم في البحرين.

* أعلنت الجمعيات السياسية عن قرارها إقامة الندوة الجماهيرية في 21 أبريل لتدشين العريضة الشعبية المطالبة بدستور عقدي للمملكة الدستورية، وقد استقبل الحكم هذا القرار باستفار شديد برزت إحدى مظاهره في تهديد وزير العمل والشئون الاجتماعية للجمعيات بالإغلاق ومنع التوقيع على العريضة الشعبية، وما تلاه من تهديد الملك.

قصة سجين

أن ما نعيشه اليوم من أحداث يبعث بعد تاريخاً للسمتقبل، وما عشناه من أحداث في الماضي يعد تاريخاً في الحاضر. في هذه الزاوية الصغيرة سنحاول أن نفتح صفحة من صفحات الماضي، ماضي المعاناة خلف قضبان السجن، ماضي الأيام العصبية التي عاشها أبناء شعبنا في منتصف العقد الماضي. نكتب هذه الأسطر لتكون شاهداً على ما اقترفته أيدي الجلادين وأسبادهم وسيطاهم على أجساد ممن طالبوا بحقوقهم الإنسانية والقانونية في دولة اللاقانون وسلطة الأسرة المستبدة. وشاهدة من ناحية أخرى على أهات وصمود وعنفوان وتضحيات هذا الشعب العظيم. على أن هذه الأسطر ستخطها أيدي ممن ذاقوا مرارة تلك الأيام.

التتمة صفحة (4)

العريضة الشعبية عنوان لمفاصلة بين شعب البحرين والاستبداد الخليفي ولا يمكن استبعاد المشاريع الدعائية الأخيرة من قائمة الأساليب التضليلية التي تهدف للإحياء بهيمنة العائلة الخليفة واستقرار الأوضاع السياسية ونجاح سياسات الشيخ حمد. وسباق الفورمولا واحد من هذه المشاريع التي بذلت عليها العائلة الخليفة أموالاً طائلة لتحقيق تلك الأهداف. أما مردوداتها الاقتصادية على البلاد فتقارب الصفر، برغم دعاوى الإبواق السلطوية بخلاف ذلك. ربما تستفيد فنادق الشيخ خليفة وشركاته الخدمية من تواجد مشجعي ذلك السباق، ولكنه لن يأتي برووس الأموال الأجنبية للاستثمار في البلاد، ولن يتيح الفرص التجارية لإبناء البحرين. الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، لو كانت هناك نية حقيقية للقيام به، لبدأ بمحاصرة نهم رموز العائلة الحاكمة وفي مقدمتهم رئيس الوزراء وابنائهم، فهم يستحوذون على أموال البلاد وخيراتهم عن طريق الاستيلاء غير المشروع على الأراضي والاستغلال غير المشروع لأموال الدولة لبناء مشاريعهم الخاصة مثل الفنادق والشركات والمجمعات التجارية. الشعب اليوم يعاني الجوع والحرمان، كما كان شأنه منذ أن وطأت أقدام هذه العائلة الغاصبة أرض أوال الظاهرة. ولم يختلف حاكم عن غيره، واستمر الفساد المالي والإداري حتى اليوم. وبرغم محاولة البعض فصل رموز "العهد الإصلاحي" عن الحرس القديم في مجال الفساد المالي، فإن الوقائع تؤكد أن الوضع ليس كذلك. فمن الذي حصل على أكثر من عشرة ملايين دينار مقابل مشروع الجزيرة السكنية القريبة الجديدة القريبة من منطقة الحد؟ ومن الذي سيحصل مبالغ مماثلة مقابل مشروع بناء منطقة سكنية بالقرب من منطقة الدراز؟ وقد كشف مشروع الفورمولا وما ارتبط به من مشاريع إنشائية حالة غموض إزاء منح عقود تلك المشاريع والجهات المستفيدة منها، وتدخل القصر حتى في بناء شارع يمر بالقرب من المناطق التي يقطنها رموز الحكم. فكما تكرر سابقاً، فإن البلاد، أرضاً وشعباً وثروات، مسخرة لتوفير ما يوفر راحة إبناء العائلة الخليفة، على حساب إبناء البحرين. هذه حقيقة لم تتغير، سواء في عهد قوانين الطوارئ، أم في عهد دستور الملك ومجالسه. من هنا فالمطالبة بإصلاح الوضع لا تختلف اليوم عما كانت عليه قبل ثلاثة عقود، فالفساد المالي والإداري والسياسي أصبح أكثر تكرساً وعمقا في العهد الجديد، إذ تغير مشروع "البحرنة" إلى مشروع "الخلقة" وتحول مشروع "بحرنة الوطائف" إلى مشروع "بحرنة الأجانب". وربما نجح الحكم في تحقيق بعض الإنجازات في مجال إضعاف المعارضة واستمالة بعض رموزها إلى جانبه عبر سياسة التضليل وتوزيع المناصب والمكرامات، ولكن، والله الحمد، بقيت روح النضال والمقاومة السلمية عميقة في النفوس، وفشلت وسائل التهديد والترغيب في محاصرة روح التحرر التي تنكس في النفوس. فأصبحت العائلة الخليفة في الأذهان رمزا للظلم والاستبداد ومصادرة حقوق الناس، وازداد الغضب الشعبي خصوصاً في العام الأخير ليضع مستقبل العائلة الخليفة على المحك أكثر من أي وقت مضى. الشيخ حمد ومستشاروه وموظفوه يسعون لتجاوز الشهور المقبلة بدون حصول ما يعكر الأجواء. وبدلوا جهوداً كبيرة لمنع بروز احتجاجات سياسية ضد حكمه خلال سياق الفورمولا، وتدخلت العائلة الخليفة لمنع تدشين العريضة الشعبية الموعودة ضمن مقررات المؤتمر الدستوري، أو تأجيلها إلى ما بعد انتهاء ذلك السباق. ووافق رؤساء الجمعيات السياسية على ذلك، في خطوة أثارت الكثير من اللغز، ولكنها لم تلغ المشروع تماماً. ويأمل الشيخ حمد أن يتمكن من إعادة الضغط لتأجيل العريضة إلى ما بعد قمة الدول الصناعية الثماني المزمعة في واشنطن بعد شهرين. ففي تلك القمة سوف يتم إقرار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يتضمن الدعوة إلى إقامة قدر من الديمقراطية في المنطقة، ويأمل الشيخ حمد أن تتمكن سياسة التضليل في اقتناع قادة تلك الدول بنجاح تجربته، ودعوة الآخرين للاحتذاء بها. فإذا اجتاز تلك المرحلة فلا يهجم ما يحدث بعد ذلك على صعيد العرائض والاحتجاجات التي تشوه سمعة عائلته وتبرز جرائمها في مجال انتهاكات حقوق الإنسان وتكشف نمط الاستبداد الجديد.

التتمة صفحة (4)

الإصلاح الملكي ترسيخ لدولة الوصاية

بقلم: الأستاذ عباس ميرزا

وما سيحدث لاننا نتكلم عن معارضة غير مسموح لها في الواقع أن تتحرك كما يتحرك النظام ، فالمشكلة الأساسية تكمن في طبيعة التحول الذي مارسه النظام .

فأمام أي تحول من الاستبداد إلى الديمقراطية هناك ثلاث خطط إستراتيجية هي :

1. التحول إلى تقليص دور السلطة الملكية أو ينهي هذا الدور ويدفع بالتحرك نحو ملكية دستورية تكون السلطة فيها من حق الشعب

2. أن يجمع بين السلطة الملكية والشعبية في نظام سياسي واحد .

3. أن يحافظ على الملكية باعتبارها المصدر الرئيسي للسلطة في النظام السياسي ويتخذ الجمهور لتقليص التأثيرات التنافسية عليها بسبب إنتشار الوعي السياسي .

ويعلق صموئيل هانتغون على الخيار الأول بقوله " إنه من المستحيل فعليا على ملك تبني التحديث السياسي وناضل لكي يجعل سلطته مركزية أن يعتمد على التخلي عن تولي الإدارة وعن القيام بدور الفاعل ، وأن الخيار الأفضل لهذه النظم ، هو أن تصون نفسها بتكثيف الضغط الضروري لكي يبقى الجميع تحت سيطرته".

بعبارة أخرى أن أقصى ما وصل إليه المشروع الإصلاحي الملكي هو تقنين النظام الاستبدادي السابق ، والدخول بالمجتمع إلى دولة الوصاية فمن مجموع الملاحظات على ذلك المشروع نلاحظ ما يلي :-

1. زيادة واضحة وأهمية كبيرة تعطي لادوات الضغط ومؤسسات القمع .

2. شيوع التجزئة والانقسام الداخلي وفقدان التماسك مع المجتمع .

3. إنغلاق وضع النخبة الحاكمة وجمودها .

عدم وضوح الأهداف السياسية العليا وضعف المشاركة الشعبية .

إن هذه الملاحظات هي صلب صفات دولة الوصاية وازاء هذه السمات نجد اليأس تستخدم على نطاق واسع من أجل فرض هذا النوع من السياسية تتمثل هذه الآليات في إجراءات الاستيلاء على الدولة (البرلمان ، القضاء ، مراكز القرار ، العسكر) وجعل هذه الحقوق تخضع لإدارة النخبة الحاكمة ، وتستمر عملية الاستيلاء لتشمل النظام السياسي العام فتخلق لها احزاب وجمعيات سياسية مؤثرة ومباركة كما تسعى للسيطرة على الاعلام واللجوء إلى إرهاب الدولة والتوجه ناحية الاقتصاد لممارسة الاحتكار .

إن من شأن هذه الآليات والممارسات أن تضمن للنظام الاستبدادي أن يقوم بتحول مريح ناحية الديمقراطية الزائفة ، ويستطيع النظام أن يصوغ شروطا غير مكتوبه لمثل هذا التحول وترتكز هذه الشروط على محور منع الاغلبية من تداول السلطة أو حتى ممارسة الدور السياسي المعد لها ، وإذا ما حدث واستطاعت الاغلبية الوصول إلى مقاعد البرلمان فتمتة معوقات يخلقها النظام ، فيقوم بالتعيين والمناصفة ويعرقل ادوات الرقابة السياسية ويضع خطوطا حمراء في العمل السياسي .

أن وضعنا كهذا الوضع المتخلف سياسيا لا شك أنه سيولد الكثير من المشاكل والازمات بين الدولة والمجتمع، كمشكلة الشرعية والسلطوية والطائفية والتمييز وسيكون المجتمع السياسي مطالباً بأن يواجه هذه المشكلات إضافة إلى مشكلة دولة الوصاية .

التمييز والامتيازات في مملكة البحرين

أطلق مركز البحرين لحقوق الإنسان تقريره في 21 مارس المصادف لليوم العالمي للتمييز، والمزمع رفعه إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة.

جاء في مقدمة التقرير أنه يتمتع أفراد من الأسرة المالكة التي ينتمي لها الملك بامتيازات على صعيد الوظائف العليا. فرغم أن نسبة عدد أفراد هذه العائلة إلى مجموع المواطنين يقل عن 2% من مجموع المواطنين، إلا أنهم يتقلدون أكثر من 17% من الوظائف العامة العليا، وترتفع النسبة بارتفاع مستوى الوظيفة حيث تصل إلى 51% في منصب الوزير ومن في حكمه. ومن بينها منصب رئاسة الوزراء والوزارات الأساسية مثل الدفاع والداخلية والأمن والقضاء. كما يتقلد أفراد من الأسرة المالكة مناصب هامة مثل: محافظي المناطق، ورئاسة المحاكم، ورئاسة الجامعة والمجلس الأعلى للمرأة. كما يسيطر أفراد من الأسرة المالكة على الشركات الكبرى التي تمتلك فيها الحكومة حصة أساسية، وكذلك يسيطرون على مؤسسات مثل الاتحادات الرياضية.

كما جاء في القسم الخامس من التقرير تحت عنوان الوظائف العامة العليا التي يتقلدها أفراد من الأسرة المالكة بأنه من بين 572 وظيفة عامة عليا غطاها التقرير، يشغل الأفراد المنتمين للأسرة المالكة 100 وظيفة منها، أي بنسبة 17%. ويمكن أن ترتفع هذه النسبة بشكل مهم لو توافرت البيانات الكاملة لكل من الحرس الوطني والأمن الوطني وديوان الرقابة المالية وديوان الملكي وديوان العهد.

وترتفع النسبة كذلك بارتفاع مستوى الوظيفة حيث يشغل هؤلاء أكثر من نصف المناصب المتعلقة بالوزراء ومن في حكمهم. كما تتقلد هذه الفئة مناصب هامة مثل: محافظي المناطق، ورئاسة المحاكم، ورئاسة الجامعة والمجلس الأعلى للمرأة. وأن نسبة اشغال الأفراد المنتمين للأسرة المالكة للوظائف العامة العليا تراوحت بين 3% (كما في جامعة البحرين) و60% (كما في جهاز المساحة والتسجيل العقاري). بينما تصل نسبتهم إلى 25% في وزارة الدفاع و50% في وزارات الداخلية والعدل.

كما يتولى الأفراد المنتمين للأسرة المالكة العديد من المناصب في الاتحادات الرياضية، حيث يرأسون مجالس الإدارة في 19 اتحاد، كما يشغلون منصب نائب الرئيس في 10 من هذه الاتحادات. وتولي أفراد العائلة لجميع هذه المناصب سواء كان بالتعيين أو الانتخاب الداخلي يعكس حجم النفوذ الذي يتمتع به هؤلاء الأفراد.

في القسم الثاني من التقرير تحت عنوان التمييز في التوظيف بالوظائف العامة العليا ضد الأفراد المنتمين إلى الطائفة الشيعية، تحدث التقرير عن أن نسبة اشغال المواطنين المنتمين للطائفة الشيعية للوظائف العامة العليا تراوحت بين 3% كما في وزارة الداخلية و50% كما في وزارة الصناعة. ومن بين 32 مؤسسة وهيئة تم تغطيتها في التقرير فإن هناك 6 وزارات ومؤسسات حكومية لا يشغل المواطنون من أبناء الطائفة الشيعية أية وظيفة عليا وهي وزارة الدفاع ووزارة الإعلام ومركز البحرين للدراسات والبحوث والمؤسسة العامة للشباب والرياضة وجهاز المساحة والتسجيل العقاري والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية.

يشير مفهوم الاستبداد الى حالة تسلط ومصادرة للحقوق وحجب كلمة الشعب، في حين تقوم الديمقراطية على مفهوم واسع للشرعية والتعاقد الاجتماعي والمساواة وحكم القانون. بين هذين الطرفين تتواجد دولة الوصاية، فدولة الوصاية لديها القدر الكافي من المؤسسات السياسية (برلمان، مجلس شؤى، جمعيات سياسية، جمعيات ونقابات مهنية) بالشكل الذي يقربها الى الاتجاه الديمقراطي ويفرقها عن اتجاه الاستبداد، إلا أن هذه المؤسسات لا تقدم ما هو مرجو منها، حيث تتعذر أو تتضاقل نسبة المشاركة الشعبية.

إن عالم اليوم لم يعد يتحمل وجود الاستبداد المكشوف والواضح لفقدان الاستبداد مبررات جديدة تتوافق والوعي العالمي المرتكز على ضمان الحقوق وشمولية القانون، ومن هنا فإن أنظم الاستبداد تكون مضطه إلى تقديم صورة جديدة عن نفسها تتوافق والديمقراطية السائدة وسوف تقوم هذه الانظمة بتقديم تنازلات في حقول السياسة والاقتصاد بصورة تكفل لها أن تمارس الدور المزدوج (الديمقراطية- الاستبداد) فتقدم هذه الانظمة مبررات جديدة عادة ما تكون بشكل لغة خطاب مفعمة بالشعارات والوعود الايجابية وإبداء النية بعقد مصالحات وطنية هشة بغية التواصل مع أطروحة الديمقراطية. إن هذه الحالة من التحول السياسي هي صلب وجوهر دولة الوصاية حيث يقوم النظام على درجة عالية من التركيز على السلطة ويستبعد وجود أي سلوك مستقل داخل نطاق الدولة. فالنخبة الحاكمة في دولة الوصاية هي التي تحدد جرعات الديمقراطية وكمية الحقوق وطريقة ممارسة الديمقراطية، وفي نفس الوقت تماس دور الشرطي أو الوصي على تلك التنازلات التي أقدمت عليها من دون رضاها.

الآن وبعد أكثر من ثلاث سنوات على إبرام ميثاق العمل الوطني في البحرين، والإعلان عن وجود مشروع إصلاحي يستهدف الوطن فالسؤال الاكث إثارة والذي دائماً ما ينطرح بشكل مباشر هو كيف تنظرون إلى هذا المشروع؟ وما هي آفاقه المستقبلية؟ وهل هذا المشروع بحاجة إلى نقد أم دعم؟

نتلخص إجابة النظام السياسي الحاكم في أن هذا المشروع هو مشروع جاد وحقيقي، وأن له القدرة على امتصاص آثار الماضي، إضافة إلى وجود مؤسسات سياسية مستقلة وقدر كبير من المشاركة في الداخل والخارج معاً، وتمكنت بهذه الخطوات أن تخرج من منطقة الدفاع التي كانت فيها إلى منطقة الهجوم على قوى المعارضة وتميرير الأوصاف السلبية عنها. من جهتها فإن المعارضة ما زالت غير مؤيدة وغير راضية عن حجم الإصلاحات والتنازلات التي أقدم عليها نظام الحكم وتعتبر ما حدث بمثابة التغيرات الشكلية التي لن تقدم الكثير في الوقت الحالي، وستكون هناك آثار وخيمة في المستقبل جراء اتباع هذه السياسة من قبل الحكومة والمعارضة، والوضع هكذا تصبح في منطقة الدفاع وتقديم البراهين الى الرأي العام خصوصاً بعد أن أشرف مشروعها الإصلاحي من قبل النظام الحاكم. لذا فتحت أمام قراءتين للمشروع والإصلاحي هناك القراءة الحكومة وهناك قراءة المعارضة، وسوف تحول كل قراءة إلى صراع سياسي ما لم يتم تدارك الوضع والوصول الى حوار وتواصل حقيقي بين الملك والمعارضة فنقول ذلك مع ضرورة الالتفات إلى تحميل النظام مسؤولية ما حدث

قراءة في كتاب لتاريخ البحرين

كثيرون هم من لم يتسنى لهم قراءة التاريخ، القديم والمعاصر، الحقيقي لهذه الجزيرة الصغيرة. ربما تكون الأسباب الرئيسية وراء ذلك هو مصادرة الأسرة المتحكمة في البلاد لكتب التاريخ أو حرق الأرقام التي تتناول التاريخ الحقيقي للبلاد، بالإضافة إلى منع دخول الكتب التي تتحدث عن هذا التاريخ، والتزييف الملحوظ لكتب التاريخ المتوفرة في البلاد، خصوصاً تلك التي تدرس في المناهج المحلية. فهذه الكتب تحتل تاريخ البحرين العريق والذي يمتد لآلاف السنين ومختلف الحضارات في عقود محددة تتحصر في مرحلة دخول الأسرة المتحكمة إلى جزيرة البحرين بطريق القرصنة وتنصلها عن العهود والمواثيق التي قطعها مع أهل هذه الجزيرة. ولا يخفى على أي متابع أن ذلك يعود لعدم إحساس هذه الأسرة أصلاً بالانتماء إلى هذه الأرض، هذه العقدة التي كانت ولا زالت تتحكم بمصير العلاقة بين شعب البحرين وهذه الأسرة المتحكمة.

في هذه الزاوية سنقوم بعرض بعض الكتب التي تحكي التاريخ السياسي والاجتماعي والديمقراطي لدولة البحرين، لنقدمها للقارئ الكريم، ليقوم بقراءتها وتحليلها.

وسنبداً بأحد أبرز الكتب "القبيلة والدولة في البحرين- تطور نظام السلطة وممارستها" للدكتور فؤاد إسحاق الخوري، والذي يمثل دراسة اجتماعية وأنتروبولوجية لجزيرة البحرين. قدم خلالها المؤلف دراسة ميدانية للواقع البحريني، عاش فيها المؤلف سنة كاملة 1974-1975 م منتقلاً بين مدن وقرى البحرين ليخرج بها الكتاب الذي يعد مرجعاً لا غنى عنه لأي راغب في دراسة التاريخ البحريني.

وسنبداً بفصول الكتاب بعض طرح الخلاصة التي ذكرها الكاتب نصاً في مقدمته: أثبتت تجربة البحرين أن "القبيلة" في الحكم قد تبني الكثير من الأمور التحديتية في المجتمع كالمشاريع الاستعمارية وبرامج الإنعاش والإثراء ولكنها ترفض التحديث السياسي كالتمثيل الشعبي والقانون المدني الموحد. وهي إذ تفعل ذلك تحافظ على ذاتيتها كتحزب سياسي يخدم مصالحه، شأنه بذلك شأن كل تنظيم سياسي آخر يعمل على إضعاف التحزبات الأخرى وفرضتها - والحكم لمن غلب.

أختتم الكاتب الفصل الأول تحت عنوان التجزؤ والتمركز بالتأكيد على زيادة تدخل بريطانية في شؤون منطقة الخليج ابتداء من القرن 19 وتحديداً عندما شنت الشركة البريطانية 3 حملات بحرية 1806، 1809، 1819 وعززت وجودها بإبرام المعاهدة تلو الأخرى مع القوى المحلية وشيوخ القبائل بدءاً من معاهدة 1820 وصولاً للمعاهدة الدائمة للسلام عام 1853 والتي طلب من البحرين الانضمام إليها عام 1861 وانتهى الأمر بفرض بريطانيا التدخل المباشر في شؤون البلدان وتحولت جميع الوظائف الإدارية والديبلوماسية في هذه البلدان إلى حكومة عموم الهند وتم تشديد القبضة في الأمور السياسية مما جعل بريطانيا "شرطة الخليج الأمنية" حتى تدخل البريطانيون مباشرة لوضع حد للخلاف العائلي الذي نشب على الحكم في البحرين فعمدوا إلى تعيين عيسى بن علي حاكماً على البحرين عام 39. حتى أعطت هذه المعاهدات والتدخلات أساساً أولياً قامت عليه الدويلات الخليجية الكاملة السيادة الصغيرة الحجم والقليلة السكان.

أما في العنوان الثاني في هذا الفصل (الأول): اعتلاء آل خليفة الحكم في البحرين فيؤكد الكاتب أن أول بروز لهذه العائلة أول ما برز عام 1766 في قطر عندما أنشئوا لهم مركزاً تجارياً عرف باسم "الزبارة" وأن أول نبذة تاريخية عن العتوب من آل خليفة في الكويت 1716 بحيث تتحدث المصادر عن ثلاثة شيوخ هم: فيصل ومحمد وخليفة، عاشوا في الكويت قبل رحيل العائلة بقيادة محمد بن خليفة إلى الزبارة عام 1766 حيث أنهم أبحروا نحو البحرين بهدف الاستقرار ولما منعهم آل مذکور رحلوا للزبارة واستوطنوها، حيث ازدهرت التجارة بعد أن انشئوا تحالفاً قليلاً مع آل مسلم حكام قطر آنذاك (كانوا تحت حماية بني خالد)، على أن هذا الازدهار أدى إلى بروز خلافات بين القبائل من العتوب وعلى رأسها "الجاهمة" الذين تعرضوا للقتل والنهب وقتل شيخهم ليصبح آل خليفة قادة العتوب في قطر بدون منازع. وفي عام 1779 انتهى الوجود الإيراني في الخليج بموت كريم خان زند بفدات الغارات والغزوات بين القبائل العربية المتواجدة، فشن نصر بن مذکور حاكم البحرين التابع لإيران هجوماً فاشلاً على آل خليفة في الزبارة تم مطاردته للبحرين وطرده منها وساعد آل خليفة على احتلال البحرين قبائل قطرية وخليجية أشهرها: آل مسلم من الحويلة، آل البنعلي من الفريجات، آل سودان من الدوحة، المناعة ن أبي شالوف وبدو النعيم من الجزيرة العربية، وهذه القبائل تشكل جزءاً كبيراً من القطاع القبلي في البحرين اليوم. وبالرغم من عدد القبائل التي ساعدت آل خليفة على غزو البحرين كان كبيراً إلا أن الريادة كانت لآل خليفة وأصبح أحمد والذي يدعى "بالفتاح" حاكماً للبحرين يديرها من الزبارة حتى وفاته.

استمرت المناوشات بين القبائل خصوصاً بين آل خليفة والجاهمة حتى تم القضاء على الجاهمة في معركة شرسة عام 1826، وبين آل خليفة والوهايبة الذين استولوا على الزبارة 1796، وأشدها بين آل خليفة وحكام عمان الذين حاولوا الاستيلاء على البحرين عام 1816 و 1820 و 1822 و 1828، بعدها أكد آل خليفة سيطرتهم على البحرين وأقاموا في المحرق ثم الرفاع، كما أن التهديد الدائم كان يأتي من إيران حتى الاستقلال.

وتؤكد المصادر أن آل خليفة حكموا البحرين خصوصاً في عهد أحمد ما يسمى بالفتاح، حكماً لا يختلف عن الطريقة التي حكم بها آل مذکور، أي اعتبروها منطقة محتلة تؤمن لهم ولأتباعهم ما أمكن من الضرائب والأموال، وتسلبت شيوخ آل خليفة على الأراضي الزراعية وتم تشييد مراكز القوى المحلية الشيعية وتعززت بعد استيذان سلمان بن أحمد واتباعه في جزيرة المنامة واستيطان أخيه عبد الله جزيرة المحرق، إلى أن تمكنوا من فرض سيطرتهم على البحرين بأكملها وجعلوها مقاطعة أو مجموعة مقاطعات estates وسيطروا على مواردها الزراعية، وتحكموا في تجارتها المحلية والخارجية فاشرفوا على تضمين بساتين النخيل ومصائد الأسماك والمواثيق والمحللات التجارية، كما استفادوا من صيد اللؤلؤ وجمع الضرائب خصوصاً من الشيعة.

ويشير الكاتب على عدم وجود مصادر دقيقة على طريقة حكم البحرين قبل استيطان آل خليفة غير تواجد آل مذکور وسيطرتهم على البحرين بعد أن قدموا

من "بوشهر" وهم من عرب عمان بالإضافة إلى تفسير الشيعة والذي يقول بوجود 300 قرية و 30مدينة وبلدة، كانت تدار بواسطة قاضي ضالع في الفقه الجعفري ينتخب بواسطة مجلس، وأن تملك الأراضي يأتي "بالإحياء" أي إحيائها، إلا أنه لا يدعم هذه التفسيرات ويعتبرها جزءاً من ردة فعل للمعاناة الاجتماعية والمادية التي عاشها الشيعة أكثر من غيرهم.

ويختتم الكاتب هذا الفصل بالتركيز على الاقتتال بين فرق آل خليفة الذي وصفه بأنه فاق الضرر الذي لحق بالبحرين نتيجة الغزو والحروب الخارجية!؟ وعانى الشيعة الذين سكنوا المدن والقرى أكثر من أي فئة أخرى إذ كانوا عرضة للسلب والنهب. ثم يأتي غعلى تفصيل هذا الخلاف وهذا الاقتتال خصوصاً انقسام آل خليفة إلى فريقين متناحرين الأول بقيادة أحمد استقر في المنامة، والأخر بقيادة أخيه عبد الله الموجود في المحرق وأدى ذلك إلى ازدواجية شديدة وصراع مرير وصل ذروته بموت سلمان ووصول ابنه خليفة حينما نصب عبداً لله "عم خليفة" نفسه حاكماً وشن غارات ناجحة ضد الوهابيين في عقير والقطيف، كما تصدى لعصيان أحد أبنائه بدعم من عيسى بن طريف شيخ قبائل "الهوة" وبطش بهم بطشاً بلا رحمة أدى إلى انفصال آل بنعلي و آل بوعينين من تحالف العتوب، بعدها دخل عبداً لله في صراع طويل مع محمد بن خليفة الذي حكم البحرين بعد موت والده.

كان هذا الصراع طويلاً ومريراً، وكثيراً ما كان يستخدم آل خليفة في عملياتهم العسكرية المقاتلين البدو من الجزيرة العربية الذين كانوا يندفعون للقتال طمعاً في الغنائم لا غير وأدى هذا الصراع والقتال إلى اضطهاد المواطنين وعلى رأسهم الشيعة وأدى إلى هجرة عدد منهم إلى موانئ الخليج وخصوصاً "المحمرة" (بوشهر) في إيران. استمرت المعارك بين فرعي آل خليفة حتى تشعبت كثيراً ودامت حتى 1846 حيث أصبح فرع آل سلمان من آل خليفة المسيطر الوحيد على البحرين حتى يومنا هذا. لكن الكاتب أشار إلى الدور المهم لبريطانيا والذي بدأ واضحاً خلال كل المنازعات والتهديدات الخارجية: العثمانية، الوهابية، الإيرانية والعمانية، والداخلية المتمثلة في النزاعات بين الفرقاء من آل خليفة، حيث مارس البريطانيون الدبلوماسية المعتمدة على تجميد كل الخلافات والنزاعات والمطالبات دون حلها ووصلت هذه الدبلوماسية حتى معاهدة 1861 والتي ذكرناها في بداية هذا الفصل، حيث قضت على امتناع حاكم البحرين عن القيام بأعمال القرصنة وتجارة الرقيق مقابل الحماية البريطانية، حينها أصبحت البحرين طرفاً في معاهدة السلام الدائم التي تحدثنا عنها أيضاً في العنوان الأول من هذا الفصل. على أن هذا الاضطرابات ما تلبث تهدأ حتى تعاود للظهور مرة أخرى ووصلت إلى مهاجمة قطر حيث كان يتواجد أحمد بن محمد ويذكر أن هذه المواجهة تميزت بالنهب وعدم الشفقة حتى استغاث الضحايا بالوهابيين.

ويختتم هذا الفصل بالتأكيد على أن استمرار هذا النزاع الداخلي أدى إلى استمرار التدخل البريطاني حتى وصل لدرجة عزل وتعيين الحاكم من آل خليفة بل وفرض عقوبات تأديبية أحياناً (100000) دولار.

الوعد لن تبرح

لا تنتظر للعدل من بوابة تفتح

إلا على المذبح !!

إلا على نغم الوعد هوجها ينضح

وكيف يصلح الذي يراد أن يصلح

هذي ديارني لا تزال

والذي من غيرها لها غدى ينزح

ليأكل الخير ومن زنادها يقذف

يعغو إذا عاش بها من جنسها الأصلح

وشعبها في الفقر لا ينأى

وعنه الفقر لا يصفح

فاقرأ عن الوعد ما تشاء

فالوعد لن تبرح

ومضان (اردنيان) ووقار (باكستاني)، والأول كان شديد الحقد ويمارس أسوأ أنواع التعذيب يبداها باللكمات والضرب بالحذاء.

وفي الليلة الثانية عشر وعند الساعة الحادية عشر ليلا تقريبا تم اقتيادي لغرفة عادل فليل لأفاجئ بهم جميعا مجتمعون وكأنهم ذئاب ضارية تنتظر فريستها لتفتك بها وتتناوب نهش لحمها عليها تسد جوعها الذي لم يهدأ أبدا. بادرنى بالسؤال عن علاقتي بالشيخ الجمري، فقلت له لا علاقتي لي به سوى زيارتي له مع ألوف الناس لنبارك له بخروجه الأول من السجن، استشاط غضبا، ضرب على طاولته بيده اللثيمة وصرخ قال: هل هو نبي لكي تزوره بالألاف فلم أجبه، عاجلني أحدهم بضربة على رأسي، ليعاود بعدها رئيس الجلادين بنفس السؤال مضيفا إليه تهمة تحريضية قام بها الشيخ الجمري مع أبناء البحرين متهما إياه وهو يصرخ بأنه يريد خداعتنا ويستلم السلطة والحكم. أدركت حينها بأن هذه العقدة هي من تأليف شبيه الرجال وأسياده من الذين لا يريدون الخير أبدا لهذه الأرض هذا الذي قام بتأليف عشرات ومئات المسرحيات كلها هدفها استلام السلطة وإسقاط نظام الحكم لدرجة أن بعض أبطال هذه المسرحيات لا يتجاوز الأربعة أو الخمسة أحيانا هدفهم قلب نظام الحكم؟؟؟

(التكملة في العدد القادم)

هذه العقود؟ أنستني هذه الأسئلة ألمي. بقيت على هذا الحال (معلقا) برفقة الجلاد حيدر حتى الظهر. بدأت أتعب جدا وأصرخ من شدة الألم، جاعني (أشد الجلادين - عدنان الطاعن) رفسني في منطقة الجهاز التناسلي، قائلا: لا لشيء سوى قطع نسلكم !! جاعني آخر شتمني وأخر لكمني. كل ذلك وأنا معلق بين الحياة والموت، أخذت أتمتع بصوت مرتفع. ادعوا الله أن يخفف عني ألمي، أستغيث بنبيه (ص) وآل بيته. حاول ذلك الجلاد حيدر أن يوقف حتى حركة شفتي وسألني: ماذا تقول؟ فقلت له اني لا أكلمك، بل أكلم خالك ونبيه، وأكلم حيدر علي خصيم الجنة والنار، وأخذت أكرر: نادى عليا مظهر العجائب تجده لك عوننا في النوائب. قاطعني الجلاد قائلا: ان الذي أمر بتعليقك هو الشيخ (عادل فليل)! ولا يمكن أن ينزلك أحدا غيره، فقلت سوف أموت بداي قد تجمدتا والدم يكاد أن يخرج من أصابعي. تركت هكذا حتى جاء الملازم (أحمد بوزيد) وقال نفس الكلام، وظللت هكذا إلى أن اتصلوا به ليأمرهم بإنزالني حيث أنه نساني وذهب لبيته !!!

ظللت وثيرة التعذيب معي على هذه الحال، وبين فترة وأخرى يحضر أحد الأخوان أو أنقل أنا إليهم، كلهم كانوا معلقين، وسياط القتل تتلاعب على كل أنحاء أجسامهم. ظل التعذيب يخف ويعلوا بحيث لا نجد فترة نلتقط فيها أنفاسنا، الا وتبدأ وجبة أخرى. كنا نتجاذب أطراف الحديث في اللحظات التي يغفل عنا فيها الجلادين، بعد أن جمعونا في صالة واحدة، مصصوبي العين ومكتوفي الأيدي. أحدهم يؤخذ إلى المرحاض ليوضع رأسه فيه، وآخر يضربنا بنعله بعد أن يغمره بالأوساخ من المرحاض (عدنان الضامن) قائلا: لا أريد أن يتسخ نعالي بكم، وأوساخ المرحاض انظف منكم !! وأخر يعلق في الباب أو على سخان الماء الموجود في الممر، كان المشهد مليئاً بالناس وهم اما معلقين رأسا على عقب أو متدلين من أعلى الأبواب، أو بسخان الماء !! كل هذا يجري وأنا أتساءل، من أين لهم كمية الحقد هذه التي تحولهم إلى منتهى القذارة وليبتدعوا أشنع وأقذر أنواع التعذيب النفسي والجسدي.

ظل الحال هكذا لمدة إحدى عشر يوما لم نرى أنا وزملائي فيها النوم. نقل من غرفة إلى أخرى ومن (فيلقة) إلى مثلها، من يدي جلا إلى آخر، بعضهم بحرينيون: زعيم الجلادين عادل فليل، عدنان الطاعن، محمد النعيلي، النعيمي وأحمد بوزيد، بالإضافة إلى طاقم المعذبين: صلاح الياسي، عبد النبي بوشهري، أخيه شبير، عدنان أيوب، حسن عبد النبي، عدنان الهزيم وياقر الوداعي. وآخرين من دولا عربية أخرى: عويد

مع بداية الجولة الثانية من التعذيب والتي كانت في الفجر، ولا أدري لماذا يختار الجلادون ساعات الفجر الأولى سواء عندما يدهمون البيوت بطريقتهم الوحشية المعتادة، أو عندما يمارسون ما يسمونه بالتحقيق وهو في حقيقته (تعذيب) فعادة ما تبدأ في الساعات الأولى للفجر أيضا، بالإضافة إلى الساعات المتأخرة من الليل. هذه المرة كان التعذيب أشد من سابقته، كنت معلقا ولكنني كنت أسمع أنات وصراخ أصوات أعرفها جيدا تعالت تدلل على شدة التعذيب الذي يتعرضون له، يا ألهي ما الذي جرى لماذا هذه الشدة؟ فهمت بعدها أن رئيس الجلادين كان موجودا، وهو يقوم بجولة تفقدية، الكل هنا يتسابق لينال شهادة إعجاب ورضى من رئيس الجلادين، يومها بدا الجلادون وكأنهم ذئاب جوعى تنقض على فريستها. كان معي (باقر الوداعي، صلاح الياسي، وسعد) مرة أخرى نفس الوجه تتناوب على تعذيبني. قالوا لي أرفع إصبعك عندما تريد الاعتراف، فعلتها مرات ولكنهم لم يأبهوا بذلك، فشرهتهم وعين رئيسهم تجعلهم يستأثرون في التعذيب. بعد الوجبة الأولى، اقتادوني في الممرات الضيقة (دهاليز) المخابرات، لا أستطيع أن أرفع رأسي كل ما أستطيع فعله، هو أن أنظر إلى رجلي الجلاد الذي يقودني، فجاءة توقف الجلاد وأدى التحية: صباح الخير سيدي، أجابه: من ذي؟ فقال الجلاد: فلان. سألتني حينها ما هي تهمتك؟ فقلت لا أعلم إن التحقيق جاري معي مع الضابط الفلاني. ضربني لكمة قوية على وجهي، وشتمني وشم الضابط الذي ذكرته وفي حضوره !! من ذا يكون؟ سألت نفسي. ولم أمهل فلفط صرح في وجهيها (الضابط بدر والجلاد سعد) دخلوا بي في أحد الغرف المنتشرة في جانبي ممرات المبنى، أمرهم بتعليقي وأخذ يكيل لي اللكمات والضربات وهو يشتم سماحة الشيخ الجمري (عافاه الله) ويشتم كل رموز المعارضة في الداخل والخارج، يبدا أنها رغبة فقط في تفرغ الحقد الدفين على هذه الشخصيات لا أكثر ! تركني برفقة أحد الجلادين عرفت أن اسمه حيدر ورغم أنهم كانوا ينادونه بأسم آخر، سألتهم من يكون؟ فقال: مو شغلك. كررت السؤال فقال: الشيخ بو حسن، أدركت حينها أنه رئيسهم، فهم يسمونه بالشيخ أبو حسن. يا لهم من وجه تفتخر كل معالم الفجح والشر والأحقاد فيه؟ أهذا الذي نكل بأبناء البحرين وأذاقهم أشد أنواع التعذيب الجسدي والنفسي؟ أهذا الذي أزهد أروح الشهداء، وهم معلقون على هذه المشانق؟ ظللت أفكر في نفسي من الذي أعطاه هذا الحق؟ من الذي أمره بقتلنا كل

تتمة الافتتاحية (صفحة 1)

من هنا، ففي الوقت الذي لا يبدو فيه تأجيل الندوة الجماهيرية حتى 21 ابريل المقبل، أمرا سلبيا في مسيرة العمل الوطني السلمي، فإن الامتثال لأوامر رموز العائلة الخليفية، خصوصا مرتعطين منهم بالحقبة السوداء والمواطنين مع رموز التعذيب، ظاهرة غير مريحة، والأمل ان لا يتكرر ذلك الامتثال. فهناك عدد من هؤلاء الرموز يجب ان يقدموا الى محاكم مستقلة لتواظهم في فرض الحقبة السوداء وقتل المواطنين وتعذيبهم وتشريدهم، وفي مقدمة هؤلاء: رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والخارجية والعدل والدفاع. فاية مصلحة وطنية لا بد ان تنفض الى محاكمة هذه العناصر الاجرامية وعزلها عن الحياة السياسية، لان من مارس الظلم والاجرام على مدار ربع قرن لا يمكن ان يكون من عناصر الإصلاح. فليس هناك بلد في العالم تحول من الاستبداد الى الديمقراطية بالعناصر نفسها التي مارست الاستبداد والقمع. اما العريضة الشعبية، فيجب ان تسخر كل الطاقات لاجحائها، وتجاوز اشكالية التاجيل، فأيام الله كثيرة، وفرص الضغط على العائلة الخليفية وكشفها امام العالم امر مطلوب في كل وقت. والاسباب القليلة المقبلة ستكون حاسمة في الفرز السياسي بين الجديد والقديم، وبين الحقيقة والتضليل، وبين الإصلاح والاستبداد. وهذا يتطلب حماسا شديدا لانجاح العريضة التي تبلور نتائج المؤتمر الدستوري في مطالب متحضرة، تفند مشروع الشيخ حمد الاستبدادي، وتلقي دستوره ومجالسه الصورية، وتضع قواعد جديدة للممارسة السياسية المتحضرة. وانجاح مشروع العريضة مسؤولية جميع شرائع الشعب، ولا شك ان حماس جيل الشباب سوف يكون احد اسباب نجاح المشروع. والمؤمل ان تشارك الفطاعات الشعبية الأخرى في الترويج لهذه الخطوة التي ستقدم صورة مغايرة لما تروج الابواق السلطوية له وتسمى لاقناع العالم به.

ان مشروع العريضة الشعبية، عنوان لحركة اصلاح وطنية واسعة، تبدأ بالتوقيع على هذه العريضة، لتصبح محورا لتلقي عنده قوى المعارضة السياسية باطيافها المعتادة، وتصبح